الأمم المتحدة

A/33/488
S/12966
13 December 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة

لقد حاولت مؤخرا بعض الدوائر، بما في ذلك دول أعضاء في الامم المتحدة، الاستناد الى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وليس هدفها هو محاولة تبرير الاوضاع الحالية فحسب بل أيضا المطالبة مطالبة متأخرة بالمزايا القانونية الناشئة عن القرار المعني.

وهي تفعل ذلك على أساس افتراض أن الذاكرة تكون قد ضعفت بعد مرور ٣١ سنة، سواء بالنسبة للظروف التاريخية للقرار أو ردود فعل العرب للقرار عقب اعتماده. ويتجاهلون عمدا حقيقة أنه نتيجة لردود الفعل هذه طفت أحداث ١٩٤٧ - ١٩٤٨ على ذلك القرار الذى أحبطه العرب بفعالية في ذلك الوقت.

والحقيقة أن جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية في عام ١٩٤٧ رفضت قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) رفضا باتا. واحتفظت تلك الدول رسميا لنفسها بمطلق حرية العمل. ثم شرعت في احباط ذلك القرار منذ اللحظة التي اعتمد فيها بالاستعمال غير الشرعي للقوة. وفي ٥ آذار/مارس ١٩٤٨ وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٤٨ ومرة ثانية في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٤٨ وجه مجلس الامن نداءا لوقف أعمال العنف في فلسطين. وتحدى العرب داخل فلسطين وخارجها علنا تلك القرارات.

وعند انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ عبرت جيوش سبع دول عربية بطريقة غير شرعية الحدود الدولية لفلسطين تحت الانتداب في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة وخرق للقانون الدولي العام. وبعد ذلك رفضت الدول العربية امتثال القرارات والنداءات التي أصدرها مجلس الامن ووسيط الامم المتحدة فيما بعد لوقف اطلاق النار. وأمام

هذا التحدى العربي الذى لم يهدأ قرّر مجلس الامن في قراره ٥٤ (١٩٤٨) المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٤٨ ، آخذا في الاعتبار أن اسرائيل قد أعربت عن استعدادها لمدّ الهدنة ، وأن " الدول الاعضاء في الجامعة العربية قد رفضت النداءات التي وجهها وسيط الامم المتحدة ومجلس الأمن في قراره ٥٣ (١٩٤٨) المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٤٨ ، ان الموقف يشكل تهديدا للسلم الدولي في اطار مفهوم المادة التاسعة والثلاثين من ميثاق الامم المتحدة ؛ وأمر الحكومات والسلطات المعنية بالكف عن المزيد من الاعمال الحربية وأعلن أن عدم تنفيذ ذلك سيستلزم قيام مجلس الأمن بالنظر الفورى في المسألة " بهدف اتخاذ مزيد من التدابير التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق والتي قد يقررها المجلس ".

وعلى الرغم من ذلك استمر العنف العربي ضد دولة اسرائيل الناشئة . وفي الوقت الذى نجح فيه هذا العدوان في احباط قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) فانه قد فشل فيما يتعلق بهدفه المعلن الآخر وهو سحق الدولة اليهودية . وحقيقة أن الدول العربية قد فشلت في عدوانها المسلح الرامي الى تدمير اسرائيل لا يضفي الصفة الشرعية على انتهاكها للقانون الدولي . وان ذلك العدوان المسلح يحرمها ، في الوقت نفسه ، من الاستناد بأى شكل من الأشكال الى مزايا قرار للجمعية العامة سبق أن رفضته وأحبطته بقوة السلاح .

وان توثيق الأمم المتحدة لهذه الأحداث التاريخية ثابت . واني أرفق طيه استعراضا موجزا لذلك التوثيق وأتشرف بطلب تعميمه رفق هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣٠ من جدول الأعمال وكوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) يهوذا ز . بلوم
السفير
الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة

توثيق الرفض والتحدى العربي لقرار الجمعيـــــة العامة ١٨١ (د - ٢)

١ - بيانات عربية برفض قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)

المملكة العربية السعودية

"ان حكومة المملكة العربية السعودية تسجل، في هذه المناسبة التاريخية، حقيقـــة أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالقرار الذى اتخذته اليوم الجمعية العامة . وعلاوة على ذلـــك، تحتفظ لنفسها بالحق الكامل في التصرف بحرية بأى طريقة تراها مناسبة تبعا لمبادئ الحق والعـــدل." (أ)

العـــراق

"باسم حكومتي، أود أن أسجل أن العراق لا يعترف بصحة هذا القرار وأنه ســـوف يحتفظ لنفسه بحرية العمل فيما يتعلق بتنفيذه ويعتبر الذين مارسوا نفوذهم لاعتمـــاده، ضد ضمير البشرية الحر مسؤولين عن النتائج." (ب)

سوريـــا

"ان بلادى لن تعترف أبدا بمثل هذا القرار. ولن توافق أبدا على أن تكـــون مسؤولة عنه. ولتكن النتائج على رؤوس الآخرين لا على رؤوسنا." (ب)

اليمـــن

"ان حكومة اليمن لا تعتبر نفسها ملزمة بمثل هذا القرار لأنه يتعارض مع نـــص وروح الميثاق وسوف تحتفظ حكومة اليمن لنفسها بحرية العمل فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار." (ب)

مصـــر

"لقد قررنا عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن فلسطين." (ج)

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الجلسات العامة، المجلد الثاني، الصفحة ١٤٢٥.

(ب) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٢٧.

(ج) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة، رقم ٢٥، صفحة ٢٩٩.

اللجنة العربية العليا لفلسطين

"لقد اخبرنا ممثل الوكالة اليهودية أمس أنهم ليسوا مهاجمين أو معتدين ؛ وأن العرب هم الذين قد بدأوا القتال وأنه بمجرد أن يكف العرب عن اطلاق النار فانهم سوف يكفون عن اطلاق النار أيضا . الواقع اننا لا ننكر هذه الحقيقة." (د)

٢ - اشتراك العرب في أعمال عدائية لمنع تنفيذ القرار ١٨١ (د - ٢)

"ان المصالح العربية القوية ، سواء داخل فلسطين أو خارجها ، تتحدى قرار الجمعية العامة وتشترك في جهد متعمد لتغيير التسوية المزمع اجراؤها هناك بالقوة." (هـ)

"أفاد المندوب السامي لفلسطين في ٢٧ كانون الثاني /يناير بأن حالة الأمن قد أصبحت أكثر خطورة خلال الاسبوع الماضي بدخول مجموعات كبيرة من أفراد العصابات المدربين الى فلسطين من الاراضي المجاورة . وقد تمركزت عصابة مكونة من حوالي ثلاثمائة فرد في صفد في منطقة الخليل . ومن المحتمل أن تكون هذه العصابة أو جماعة منها هي التي شنت هجوما مكثفا خلال ذلك الأسبوع على مستوطنة يشيام مستخدمة مدافع الهاون والأسلحة الآلية الثقيلة والبنادق .

"وفي نفس ذلك التاريخ ، أفاد المندوب السامي أن عصابة كبيرة أخرى يبلغ قوامها حوالي ٧٠٠ سورى قد دخلت فلسطين عن طريق شرق الاردن خلال ليلة ٢٠-٢١ كانون الثاني /يناير وكان لتلك العصابة وسائل النقل الميكانيكية الخاصة بها وكان أفرادها مزودين تزويدا جيدا بالعتاد والمؤن وكانوا يلبسون ملابس الميدان . ويبدو أن هذه المجموعة قد دخلت شرق الاردن من سوريا ثم عبرت الى داخل فلسطين عند نقطة كان متوقعا دخول السوريين منها ." (و)

"جهود منظمة من جانب عناصر عربية قوية داخل فلسطين وخارجها لمنع تنفيذ مشروع الجمعية العامة للتقسيم واحباط أهدافه عن طريق التهديدات وأعمال العنف بما في ذلك الغارات المسلحة داخل الأرض الفلسطينية ." (ز)

"ان هذه اللجنة تجد نفسها الآن في مواجهة محاولة لاحباط مقاصدها واحباط قرار الجمعية العامة." (و)

(د) المرجع نفسه ، رقم ٥٨ ، صفحة ١٩ .

(هـ) المرجع نفسه ، السنة الثالثة ، الملحق الخاص رقم ٢ (A/AC.27/9) ، صفحة ٣ .

(و) المرجع نفسه ، الصفحتين ٦ و ٧ .

(ز) المرجع نفسه ، صفحة ٨ .

٣ - العرب يتحدّون علنا نداءات مجلس الأمن بوقف الأعمال الحربية

كانت هذه النداءات متضمنة في قرارات مجلس الامن ٤٢ (١٩٤٨) المؤرخ في ٥ آذار/مارس ١٩٤٨ و ٤٣ (١٩٤٨) المؤرخ في ١ نيسان/أبريل ١٩٤٨ و ٤٦ (١٩٤٨) المؤرخ في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٤٨.

أكد ممثل اللجنة العربية العليا لفلسطين التحدّى العربي في مجلس الأمن :

"ان العرب لم يكونوا يريدون الخضوع للهدنة التي كان يمكن أن تجلب عليهم العار حيث أنهم كانوا يفضلون التخلي عن ديارهم وممتلكاتهم وجميع مايملكون في هذا العالم ومغادرة المدينة (حيفا) وهذا هو في الواقع هو مافعلوه .

"اننا لم نخفي أبدا حقيقة أننا بدأنا القتال ." (ح)

٤ - الجيوش العربية تشن عدوانا مسلحا ضد دولة اسرائيل

وقامت دولة اسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨.

وردا على استبيان وجهه مجلس الامن في ١٣ أيار/مايو ١٩٤٨ سأل فيه الدول العربية عما اذا كانت جيوشها تعمل في فلسطين كانت الردود كما يلي :

مصر

"عقب انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين صدرت التعليمات لقوات الجيش المصرى بدخول فلسطين . . . وتقوم القوات النظامية المصرية الآن بعملياتها ." (ط)

سوريا : نعم (ط)

العراق : نعم (ط)

لبنان

"ان قوات لبنان المسلحة تعمل في فلسطين ." (ط)

المملكة العربية السعودية : نعم (ط)

(ح) المرجع نفسه ، السنة الثالثة ، رقم ٦٢ ، صفحة ١٤.

(ط) انظر المرجع نفسه ، رقم ٧٢ .

الاردن : تفادت السؤال :

"ان حكومتي لا تشعر بأن هناك مجالا للرد على الاسئلة الموجهة اليها ." (ط)

٥ - ردود فعل أعضاء مجلس الامن على العدوان العربي

السناتور أوستن (الولايات المتحدة الامريكية) :

"من المحتمل أن أهم وأكبر دليل لدينا عن هذا الموضوع متضمن في اعترافات البلدان التي فزت جيوشها الخمسة فلسطين لأنها تشن حربا .

"ان بياناتها هي أكبر دليل لدينا على الطبيعة الدولية لهذا العدوان . انه ليس هناك أى شيء في القرار عن العدوان ؛ انها كلمة لم ترد في النص ولكنها ذكرت في بيانات هؤلاء المعتدين . انهم يقولون لنا بصراحة تامة أن عملهم في فلسطين سياسي وانهم هناك لاقامة دولة متحدة . والبيان القائل أنهم هناك لاقامة السلام فريب بالطبع في ضوء حقيقة انهم يشنون حربا . واننا نلاحظ أن هذا يتميز بالنسبة للملك عبدالله بازدراء للأمم المتحدة ومجلس الامن . لقد أرسل لنا ردا على أسئلتنا . لقد كانت هذه أسئلة موجهة اليه بوصفه حاكما يحتل أرضا خارج مملكته من مجلس الامن وهو هيئة أنشئت في العالم لكي توجه اليه هذه الاسئلة . وكما يتضح من صفحة ٢ من الوثيقة S/760 - التي تتضمن الصفحة الاولى منها الاسئلة الفعلية - أنه في رد موجه الى رئيس مجلس الأمن يجيب على الاسئلة الموجهة اليه من هذه الهيئة .....

"ان ازدراء ذلك الرد لمجلس الامن هو أكبر دليل على القصد غير الشرعي لهذه الحكومة في غزوها لفلسطين بقواتها المسلحة وادارتها للحرب التي تشنها هناك . ان هذا يعتبر ضد السلام ؛ وليس من أجل السلام . انه غزو لهدف محدد ." (ط)

"ولذلك فلدينا سيد الأدلة على الانتهاك الدولي للقانون ألا وهو اعتراف الذين يقترفون الانتهاك أنفسهم" (ط) .

السيد برودى (فرنسا) :

"في اللحظة التي عبّرت فيها القوات النظامية لعدة بلدان حدودها ودخلت اقليما لا يعد ، أيا كان وضعه ، تابعا لها ، وفي اللحظة التي استمر فيها القتال وازداد خطورة ، أصبح من الواضح انه يتعين علينا ان نتناول مسألة السلم الدولي في اطار معنى الميثاق" (ى) .

(ى) المرجع نفسه ، رقم ٧٠ ، الصفحتان ١٧ و ١٨ .

السيد غروميكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) :

" ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا يسعه الا أن يعرب عن دهشته ازاء الموقف الذى اتخذته الدول العربية في المسألة الفلسطينية ، ولا سيما لجوء هذه الدول ، أو بعضها على الأقل ، الى اجراء من قبيل ارسال قوّاتها الى فلسطين والقيام بعمليات عسكرية تهدف الى قمع حركة التحرير الوطني في فلسطين " (ك) .

السيد تاراسنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) :

" ان ما يعنينا هو الحقيقة الناصعة المتمثلة في أن عددا من الدول المجاورة لفلسطين قد أرسلت قواتها الى فلسطين . ولا تقوم معرفتنا بهذه الحقيقة على الشائعات أو التقارير الصحفية ، بل تستند الى الوثائق الرسمية التي وقّعتها حكومات تلك الدول والتي تعلم فيها مجلس الأمن أن قوّاتها دخلت فلسطين . وأني أشير بصفة خاصة الى الوثيقتين اللتين وقّعتهما حكومتا مصر (الوثيقة S/743) وعبر الاردن (الوثيقة S/748) .

" ولا يمكن ان يقوم شك فيما تقصد اليه تلك القوات من دخولها فلسطين . فلنا أن نوقن انها لم تذهب الى هناك لتمضية اجازة في معسكر صيفي أو للتدريب . فهذه القوات لها هدف عسكرى وسياسي محدد . . .

" ومن العسير في هذه الظروف ان ننكر اننا نواجه موقفا ينطوى على خرق للسلم " (ل) .

" ولقد سمعنا مؤخرا احدى الدول الأطراف تكرر تصريحها بأنها تعتبر ان لها الحق غير القابل للتقادم في القيام بالتدخل المسلّح في الشؤون الداخلية لفلسطين والقضاء على دولة اسرائيل بقوة السلاح وقصف المدن الآمنة في اسرائيل بالقنابل متذرعة بحجة اعادة النظام " (م) .

السيد لوبيز (كولومبيا) :

" اننا نواجه اليوم ما يبدو لي حالة خارجة على المألوف نوعا ما . فقد خاضت الامم الحروب في الماضي دون ان ترسل اخطارا مسبقا الى الطرف الآخر . ولقد قيل ان ذلك لم يكن متمشيا مع القانون الدولي ، ومع ذلك فهكذا كانت تجرى الأمور . واذا حدث ان وجّه انذار مسبق بالحرب ، فقد كان يوجّه في الوقت وبالكيفية اللذين لا يجد معهما الطرف الآخر وقتا لاتخاذ أى استعدادات لحماية نفسه .

(ك) المرجع نفسه ، رقم ٧١ ، صفحة ٧٠ .

(ل) المرجع نفسه ، رقم ٧٠ ، الصفحتان ٤ و ٥ .

(م) المرجع نفسه ، رقم ٧٦ ، الصفحة ١٣ .

" بيد اننا في هذه الحالة نعود الى الممارسة القديمة . فعندما قررت مصر ان تقوم بتدخل فعلي في فلسطين ، قامت وفقا للأصول المرعية باخطار مجلس الامن بذلك (الوثيقة S/743) ، وأبرقت مباشرة الى رئيس مجلس الامن قائلة " اننا ذاهبون الى فلسطين بجيشنا " . وعندما قرر الملك عبد الله دخول فلسطين ، قام باخطار مجلس الامن حسب الاصول بأنه يتحرك بجيشه لدخول فلسطين (الوثيقة S/748) . ولقد جرى ذلك كله وفقا لما تقضي به أفضل الاصول المرعية في الحرب . ولم يقترف أحدا خطيئة السهو ، ولم يقع أى عمل لم يكن مطابقا للعرف الدولي في أدق تفاصيله "(ن) .

٦ - الدول العربية ترفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن بوقف اطلاق النار ولنداءات الوسيط التابع للأمم المتحدة

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨ ، اعتمد مجلس الامن القرار ٤٩ (١٩٤٨) الذي يدعو الى وقف اطلاق النار على أن يصبح نافذا بعد ٣٦ ساعة من منتصف ليل ذلك اليوم بتوقيت نيويورك .

ولم يكن العرب على استعداد للامتثال لذلك القرار .

العراق

" . . . وقد تأخر استلام برقيتكم بشأن هذا القرار [٤٩ (١٩٤٨)] في بغداد بسبب القوة القاهرة. وان الوقت الباقي لسوء الحظ أقصر من أن يتيح لحكومتي التوصل الى قرار بشأن مسألة هامة كهذه . واني لعلى يقين من أنكم ستتفهمون انه يجب علينا ان نتشاور مع حكومات الدول العربية الأخرى" (س) .

سوريا (السيد الخوري)

" . . . لأن الأمر يعني الدول السبع في الجامعة العربية ، التي تبعد عن بعضها البعض ، ولان سبل الاتصال ليست ميسّرة في الظروف الحاضرة ، فعليها ان تعقد جلسة لمناقشة المسألة وسوف تقدم ردّها حالما يتم اعداده " .

وفيما يلي برقية أخرى وردت من الامين العام للجامعة العربية :

(ن) المرجع نفسه ، رقم ٧٠ ، الصفحة ٣٨ .

(س) المرجع نفسه ، رقم ٧٣ ، الصفحة ٣٧ .

" لقد دعوت الى انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي تتألف من وزراء الخارجية للنظر في قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار . وأرجو اعلام مجلس الأمن انه لن يكون هناك وقت كاف للاجتماع والتدارس في نطاق المهلة المحددة ، وبأن الدول تطلب الى مجلس الأمن ان يمنحها مهلة كافية كيما تتمكن من التشاور وتبادل وجهات النظر في اجتماع سيعقد غدا صباحا في عمان " (ع) .

وأجيب العرب الى طلبهم مهلة مدتها ٤٨ ساعة . ولكن ردّهم ، عندما جاء ، كان يتمثل في رفض دعوة مجلس الأمن .

سوريا (السيد الخوري)

" اذا كان القصد من القرار الجديد للجمعية العامة فيما يتعلق بوقف اطلاق النار هو وقف اطلاق النار دون قيد أو شرط، فان العرب، بالتأكيد، لا يستطيعون قبوله . . . " (ف) .

اللجنة العربية العليا لفلسطين (السيد الحسيني) :

" ان هذا التباين في موقف الجانبين بالنسبة لوقف اطلاق النار يجعل من السخف المحض ان يقبله أى عربي دون قيد أو شرط . . . ولن يخون العرب أنفسهم . ولذلك فهم يرفضون قبوله " (ص) .

وطلب العرب مهلة أخرى مدتها ٤٨ ساعة فحطوا بذلك ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الادلاء بالتعليق التالي :

" اننا نواجه وضعا فريدا للغاية : فليس مجلس الامن هو الذى يملي نمط سلوك الدول التي قامت ، دون سند قانوني ، بغزو أراضي دولة أخرى بقواتها المسلحة . وليس هو الذى يملي الشروط الخاصة بزمن وقف اطلاق النار ، بل هي الدول الغازية التي تفرض هذا السلوك وهذه الشروط علينا . ففي البداية ، طالبت بحد زمني مقداره ٤٨ ساعة ، وبالأمس وردتنا مذكرة أخرى بطلب ٤٨ ساعة أخرى . وسوف تتكرر على الارجح طلبات الامهال ٤٨ ساعة المرة تلو الأخرى " .

" ومن الواضح ان هناك لعبة ما . فوراء هذه المساعي للحصول على فترات إمهال ، والتي ينجحون دائما في الحصول عليها هناك ، مخططات عسكرية وسياسية تستغل عامل الوقت لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية معينة " (ق) .

(ع) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٨ .

(ف) المرجع نفسه ، الصفحة ٦ .

(ص) المرجع نفسه ، الصفحة ١٣ .

(ق) المرجع نفسه ، الصفحتان ٧ و ٨ .

وفي تلك الاثناء واصل العرب محاولاتهم لسحق اسرائيل دون ان يحالفهم النجاح . وعندئذ فقط قبلوا قرار مجلس الأمن ٥٠ (١٩٤٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨ الذى يدعو الى هدنة مدتها أربعة أسابيع ، ويذكر صراحة امكانية اتخاذ اجراء بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

وقرب نهاية تلك الفترة حاول وسيط الامم المتحدة الحصول على موافقة بمد الهدنة. فكان رد الجامعة العربية هو رفض اقتراحه :

" ولسوء الحظ فان الحل الذى اقترحه الوسيط ، رغم انه كان يستند الى بقاء الوضع القائم الذى يهدف الى التقسيم وخلق الدولة اليهودية ، كان مخيبا لآمال العرب لأقصى درجة " .

" . . . ويدرك الوسيط تمام الادراك ان التقسيم وانشاء الدولة اليهودية في البلد هو أس النزاع الحالي " .

" . . . ويعلن سعادته (الوسيط) انه مقتنع تمام الاقتناع ألا سبيل الى اقناع اليهود بالتخلي عن الوجود الثقافي والسياسي المنفصل الراهن ، وقبول الاندماج في دولة موحدة . ولذلك فليس من المعقول ، لا سيما بعد الاعراب عن هذا الاقتناع ، ان ينتظر ان يؤدى تمديد الهدنة الى التسوية السلمية المنشودة " .

" وليس هناك ما يرحب به العرب الذين يؤيدون السلم بكل قوة أكثر من تجنب إراقة الدماء وحل المشاكل بالوسائل السلمية ، بيد أن استحالة اقناع الأقلية اليهودية بالتخلي عن طموحاتها السياسية يجعل من المحتم على الدول العربية الا توافق على تمديد الهدنة في الظروف الراهنة وان تتخذ جميع التدابير الضرورية لوضع نهاية لهذه الظروف " . (انظر S/876) .

٧ - مجلس الأمن يقرر ان العدوان المسلح للدول العربية هو تهديد للسلم الدولي

وجّه وسيط الامم المتحدة نداء آخر (S/878) تجاهله العرب ، مؤثرين الاستمرار في محاولاتهم سحق اسرائيل عن طريق الاستعمال غير المشروع للقوة .

وازاء هذا الموقف اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٤ (١٩٤٨) المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٤٨ . وتنص ديباجته والفقرات الثلاث الأولى على مايلي :

" ان مجلس الأمن ،

" اذ يأخذ في الاعتبار ان الحكومة المؤقتة لاسرائيل قد أوضحت قبولها من حيث المبدأ لتمديد فترة الهدنة في فلسطين ، وان الدول الأعضاء في الجامعة العربية قد رفضت النداءات المتوالية التي وجهها الوسيط التابع للأمم المتحدة ، ونداء مجلس الامن في قراره

٥٣ (١٩٤٨) المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٤٨ ، لتمديد فترة الهدنة في فلسطين ، وان أعمال القتال قد تجددت تبعا لذلك في فلسطين ،

"١ - يقرر ان الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم في نطاق معنى المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة ؛

"٢ - يأمر الحكومات والسلطات المعنية ، عملا بالمادة ٤٠ من الميثاق ، بالكف عن القيام بمزيد من الأعمال العسكرية ، وان تصدر ، تحقيقا لهذه الغاية ، أوامر وقف اطلاق النار الى قواتها العسكرية وشبه العسكرية ، بحيث تصبح نافذة في الموعد الذى يحدده الوسيط ، دون ان تتجاوز ، في أى حال ، ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ هذا القرار ؛

"٣ - يعلن أن تقاعس أى من الحكومات أو السلطات المعنية عن الامتثال للفقرة السابقة من هذا القرار يشكل انتهاكا للسلم في نطاق معنى المادة ٣٩ من الميثاق . مما يتطلب قيام مجلس الأمن فورا بالنظر في الأمر بغية اتخاذ ما قد يقرره المجلس من اجراءات أخرى بموجب الفصل السابع من الميثاق ؛ " .

- - - - -